

بطاقات البنك الائتمانية تواصل تحقيق أعلى المعايير في المنطقة «الأهلي» يحصل على جائزتين من «بانكر ميدل إيست»



خلال تسلم «الأهلي» للجائزتين

الإمارات فيزا Infinite و Signature لحاملها الحصول على عضوية النخبة الذهبية ببرنامج هيلتون إتش أونورز وإمكانية الاستفادة من برنامج فيزا للمطاعم الفاخرة، إضافة إلى بطاقة عضوية هارونز السوداء المصرفية وبرنامج «LoungeKey»، وهو برنامج دخول مجاني وغير محدود إلى أكثر من 550 قاعة انتظار في مطارات مختارة حول العالم. وتقدم البطاقات خدمات المساعدة الشخصية «الكونسيرج» محليا وعالميا، وتأمين سفر كامل لرحلات متعددة يصل إلى مليون دولار أميركي، والعديد من الامتيازات الفاخرة الأخرى.

من بطاقتهم، إضافة إلى الحصول على حوالي 10 آلاف ميل من مكافآت سكاى وارنر عند استخدام البطاقة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من إصدارها. وبهذه المناسبة، قال مدير طيران الإمارات في الكويت عمر البينا: «نتطلع دائما في طيران الإمارات إلى تعزيز تجربة السفر لعملائنا عبر رحلاتنا الجوية وأكثر من ذلك، ونحن نفخر بشراكتنا مع البنك الأهلي الكويتي لتقديم المكافآت والمزايا لعملاء البنك وطيران الإمارات معا، وتعد هذه الجوائز دليلا على قوة شراكتنا طويلة الأجل مع البنك الأهلي الكويتي، وأنا على ثقة من أنها ستستمر في النمو» كما تتيح بطاقات الأهلي

حاصل البنك الأهلي الكويتي على جائزتي «أفضل بطاقة ائتمانية ذات علامة تجارية مشتركة» و«أفضل بطاقة ائتمانية» من مجلة بانكر ميدل إيست، إحدى أبرز مجلات الصناعة المصرفية في المنطقة، وحصل البنك على هذه الجوائز عن بطاقة فيزا إنفينيت الأهملي الإمارات المقدمة، وتوفير منحدرات أو أجهزة رفع لتسهيل الوصول إلى أجهزة السحب الآلي للعملاء الذين يستخدمون الكرسي المتحرك، وتدريب بعض موظفي الفروع على لغة الإشارة واستخدام نماذج خاصة بفتح الحسابات و عقود التسهيلات وطباعة كشوف الحسابات والإشعارات المرسله لهذه الفئة وفقا لطريقة برايل. وتحدث السيوفي عن أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وهي المخاطر التشغيلية والائتمانية، إضافة إلى مخاطر السوق، مشيرا إلى أن الوطني يستخدم عددا من الأدوات لإدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية، وقد صممت بطاقة الأهلي فيزا Infinite طيران الإمارات لتكون الرقيق المالي في السفر، كما تم تزويدها ببرنامج سكاى وارنر المميز من طيران الإمارات. وتقدم بطاقة فيزا Infinite من البنك الأهلي الكويتي للعملاء مجموعة متنوعة من المزايا المالية، تشمل الحصول على أميال سكاى وارنر مقابل كل دينار ينفقونه

حصلت على تمديد تعليق العقوبات حتى 27 فبراير المقبل «ZTE» تعمل على الامتثال لقوانين التصدير الأميركية

المجموعة مرة واحدة، وإن ثمة فرصة كبيرة لإلغاء الحظر. وكانت تهديدات انشردت مؤخرا بأن المجموعة الصينية قد تتحول بعد معدات وأجهزة اتصالات من مصادر غير أميركية، لكن استمرارها الفعلي في الحصول على الشرائح من شركة كوالكوم الأميركية كان بمنزلة الدليل على أن الحظر لن ينفذ وأن الشركة تعمل على رفعه.

وقالت رويترز إنه إذا ما تم فرض حظر على صانعي مكونات الاتصالات وشركات البرمجيات الأميركية بعدم القيام بأعمال تجارية مع ZTE، فإنه قد يؤدي إلى تقليص كبير في سلسلة التوريد والمعدات التي تحصل عليها الشركة، التي تصنعها صانعة الهواتف الصينية ساندنغ الهواتف الذكية. وقال المحلل سيندي لام في هونغ كونغ إن المحرك الرئيسي لسعرهم ZTE قد يتعطل في إلغاء كامل للحظر، والذي قد يتخضع عن غرامة تدفعها

التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على إيران، لكن الأخيرة ظلت منذ ذلك الوقت تصدر إرجاء مؤقتا لتنفيذ القرار. ويأتي أحدث تأجيل بعد أن قالت ZTE الأسبوع الماضي إنها عينت ماثيو بيل ضابط امتثال جديدا لقوانين التصدير، على أن يكون مقره في الولايات المتحدة. وقالت المجموعة إنها ستستمر في التعاون للامتثال الكامل مع قوانين التصدير الأميركية.

محمود عيسى قالت وكالة رويترز إن مجموعة ZTE كورب الصينية لمعدت الاتصالات ذكرت يوم الجمعة الماضي أنها حصلت على مهلة إضافية حتى 27 فبراير المقبل بشأن قيود التصدير التي فرضتها الحكومة الأميركية على الشركة. وكانت المجموعة قد تعرضت لفرض عقوبات صارمة في مارس الماضي هي الأشد من أي وقت مضى، وذلك بتهمة خرقها القيود

بوتين: روسيا لا تمنع في تجميد إنتاج النفط



صناديق التحوط حجم حيازاتها من العقود الآجلة للخام الأميركي للمرة الأولى في 3 أسابيع، في الأسبوع المنتهي في 15 الجاري، وذلك وفقا لبيانات هيئة تداول العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة. إلى ذلك، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس إلى أعلى مستوياتها في 3 أسابيع، وذلك تزامنا مع التفاؤل لدى المتعاملين حول قدرة منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» من التوصل إلى اتفاق بشأن خفض الإنتاج في اجتماعهم نهاية الشهر الجاري. وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم يناير بنسبة 2,05٪ إلى 47,82 دولارا للبرميل، كما ارتفع خام «نايمكس» الأميركي تسليم ديسمبر بنسبة 1,90٪ إلى 46,56 دولارا للبرميل.

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه لا يرى أي عقبة أمام روسيا تمنعها من التعاون مع «أوبك»، مشيرا إلى استعداد بلاده إلى تجميد إنتاجها من النفط والذي وصل مؤخرا إلى أكثر من 11 مليون برميل يوميا في مستوى هو الأعلى منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. في الوقت نفسه، اقترح أعضاء «أوبك» الأسبوع الماضي اتفاقا على إيران تقوم بموجبه طهران بفرص سقف محدد لإنتاجها من الخام بدلا من تخفيضه. من جانبها، نقلت «وول ستريت جورنال» عن وزير النفط العراقي عبدالجبار اللعبيبي قوله إن بلاده ستطرح 3 مقرحات جديدة لاتفاق خفض الإنتاج هذا الأسبوع بما يتوافق مع سياسات «أوبك»، على صعيد آخر، رفعت

«العربية للتنظيف» تشارك في «هورিকা 2017»

من 2000 صنف من المنتجات، في مقدمتها مواد «جرين سيل»، وهي مواد تنظيف صديقة للبيئة، بالإضافة إلى جميع أجهزة الصابون والورق ومطهرات الجو ومستلزماتها، مضيفا أن الشركة لديها أقسام متنوعة لخدمة عملائها أهمها العربية للتنظيف تقوم بتوفير وتوريد مواد ومعدات التنظيف، وقسم معدات التعقيم الذي يتناسب مع الظروف البيئية المحيطة، وقسم ماكينات التنظيف (الغسيل والشطف وتلميع الأرضيات). وأضاف أفندي أن شركة العربية للتنظيف تحرص على التعامل مع المنتجات عالية الجودة، عبر اتفاقيات التعاون مع الكثير من الشركات العالمية لتقديم عدد كبير من الوكالات الحصرية المتميزة.

ظل حرص الشركات الكبرى على المشاركة في فعاليات، بالإضافة إلى مسابقات الطهي الدولية التي تقام على هامشها، فضلا عن الخبراء العالميين الذين يحضرون إلى الكويت خصيصا لتقديم خدماتها. وقال أفندي إن شركة العربية للتنظيف تقوم بتوفير وتوريد مواد ومعدات التنظيف، وقسم معدات التعقيم الذي يتناسب مع الظروف البيئية المحيطة، وقسم ماكينات التنظيف (الغسيل والشطف وتلميع الأرضيات). وأضاف أفندي أن شركة العربية للتنظيف تحرص على التعامل مع المنتجات عالية الجودة، عبر اتفاقيات التعاون مع الكثير من الشركات العالمية لتقديم عدد كبير من الوكالات الحصرية المتميزة.

أثبت معرض هوريكا الكويت قدرته الكبيرة على المساهمة الفعالة في تطوير قطاع الضيافة والصناعات الغذائية والتجهيزات الفندقية، وقد انعكس ذلك على الأقبال الكبير وغير المسبوق في وجود الشركات والمؤسسات الرائدة من داخل وخارج الكويت على المشاركة في المعرض بدورته الجديدة «هورিকা 2017»، التي تقام تحت رعاية وحضور وزير الإعلام ووزير سلع الفنادق والمطاعم الكبرى، أو الأندية والمنشآت، وكذلك الجمعيات التعاونية والمستشفيات والمراكز الصحية، وأيضا المبادرات والمختبرات والمدارس والجامعات، اعتمادا على الثقة الكبيرة في جودة منتجاتها ودقة خدماتها. وذكر أن الشركة لديها أكثر

أثبت معرض هوريكا الكويت قدرته الكبيرة على المساهمة الفعالة في تطوير قطاع الضيافة والصناعات الغذائية والتجهيزات الفندقية، وقد انعكس ذلك على الأقبال الكبير وغير المسبوق في وجود الشركات والمؤسسات الرائدة من داخل وخارج الكويت على المشاركة في المعرض بدورته الجديدة «هورিকা 2017»، التي تقام تحت رعاية وحضور وزير الإعلام ووزير سلع الفنادق والمطاعم الكبرى، أو الأندية والمنشآت، وكذلك الجمعيات التعاونية والمستشفيات والمراكز الصحية، وأيضا المبادرات والمختبرات والمدارس والجامعات، اعتمادا على الثقة الكبيرة في جودة منتجاتها ودقة خدماتها. وذكر أن الشركة لديها أكثر

خلال الدورة التدريبية الثالثة الخاصة بالصحافيين الاقتصاديين «الوطني»: تعليمات «المركزي» بشأن الحوكمة ومنح القروض نقلة نوعية في العمل المصرفي

والأحكام التي تتضمنها العقود والنماذج التي يوقع عليها العميل ووضع كود رمزي لتمييز العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة عن عملاء البنك الآخرين وذلك لسرعة وتسهيل الخدمات المقدمة، وتوفير منحدرات أو أجهزة رفع لتسهيل الوصول إلى أجهزة السحب الآلي للعملاء الذين يستخدمون الكرسي المتحرك، وتدريب بعض موظفي الفروع على لغة الإشارة واستخدام نماذج خاصة بفتح الحسابات و عقود التسهيلات وطباعة كشوف الحسابات والإشعارات المرسله لهذه الفئة وفقا لطريقة برايل. وتحدث السيوفي عن أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وهي المخاطر التشغيلية والائتمانية، إضافة إلى مخاطر السوق، مشيرا إلى أن الوطني يستخدم عددا من الأدوات لإدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية، وقد صممت بطاقة الأهلي فيزا Infinite طيران الإمارات لتكون الرقيق المالي في السفر، كما تم تزويدها ببرنامج سكاى وارنر المميز من طيران الإمارات. وتقدم بطاقة فيزا Infinite من البنك الأهلي الكويتي للعملاء مجموعة متنوعة من المزايا المالية، تشمل الحصول على أميال سكاى وارنر مقابل كل دينار ينفقونه



وليد السيوفي

ديسمبر المقبل تتضمن 10 مبادئ أساسية تشمل المعاملة بعدل ومساواة والإفصاح والشفافية والتوعية والتكثيف المالي والسمولك المهني ويأتي على قمة هذه السلوكيات التصرف بنزاهة ومصداقية أخذ في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء، إضافة إلى حماية العملاء ضد الاحتيال المالي وحماية الخصوصية وسرية المعلومات ومعالجة شكاوى وتظلمات العملاء بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، والتنافسية من خلال توفير المعلومات المطلوبة لإجراء المقارنات بين الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية المتاحة للعملاء وحمايتهم من مخاطر عمليات الإساءة الخارجي ومخاطر تعارض المصالح من خلال وجود سياسة مكتوبة للحد منها والتأكد من أنه يتم الإفصاح عن أي حالات تعارض مصالح وفقا لما تحدده تلك السياسة وكذلك ما تفرضه قواعد ونظم الحوكمة الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.

وقال السيوفي أن المركزي وضع أولوية لاستفادة فئات وشرائح المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية (الشمول المالي) ومن أهم تلك الفئات شريحة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة حيث حدد من خلال تعليماته الأخيرة التي ستطبق في نهاية ديسمبر المقبل وتحديد فرع في كل محافظة، بالإضافة إلى تخصيص ماكينة سحب آلي في تلك الفروع مجهزة بالكامل لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، هذا بالإضافة إلى توفير أجهزة تسجيلات صوتية آلية سواء في الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال جهاز مزود بساعات داخل الفروع تشرح أهم الشروط

قال نائب المدير العام لمجموعة إدارة المخاطر والالتزام في بنك الكويت الوطني وليد السيوفي إن تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن نظم الحوكمة، وحماية العملاء والخدمات المصرفية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك التعديلات على قواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية والمقسمة تمثل نقلة نوعية في العمل المصرفي الكويتي. وأضاف السيوفي خلال فعاليات المحاضرة الثالثة من البرنامج التدريبي الخاص بالصحافيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، والذي ينظمه البنك في الفترة من 22 أكتوبر الماضي ويستمر إلى إبريل 2017، أن البنوك المحلية وفي مقدمتها الوطني حرصت على تطبيق تلك التعليمات بكل دقة. وقد استعرض التعديلات الأخيرة على قواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية والمقسمة والتي تتضمن إمكانية مد أجل القرض وتعديل قيمة القسط في أي وقت بعد المنح وذلك للتعامل المنتظم مع السداد شريطة عدم الإخلال بالحد الأقصى المقرر بهذه التعليمات، وكذلك الحصول على تمويل جديد (بنفس نوع القرض القائم) شريطة انتظام العميل في سداد ما لا يقل عن 30٪ من عدد الأقساط المحددة للقرض القائم في تاريخ استحقاقها. إلى جانب إعطاء العملاء نسخة غير نهائية من عقد القرض لمراجعتها خلال يومين عمل أو يتم توقيع العقد النهائي إلا بعد انتهاء تلك الفترة في حال موافقة الطرفين، وتقوم عادة البنوك العالمية بممارسة هذا الإجراء لإعطاء العملاء فترة كافية لمعرفة الشروط والأحكام الخاصة بالقرض، وليستنى لهم المقارنة فيما بين البنوك المختلفة، كما يتم تزويد العملاء بجدول سداد افتراضي واضح ومبسط يمكنهم من تقييم الآثار المالية المترتبة على منح القرض، وتأثير التغييرات المحتملة في سعر الفائدة على أعباء التمويل بالنسبة للقرض المخطط.

ولفت السيوفي إلى أن مخاطر السوق تتضمن عددا من المخاطر من ضمنها مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والاستثمار في الأسهم والسلع، كما وضح أيضا الأدوات المختلفة المستخدمة للتحوط من تلك المخاطر.

وقال السيوفي أن المركزي وضع أولوية لاستفادة فئات وشرائح المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية (الشمول المالي) ومن أهم تلك الفئات شريحة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة حيث حدد من خلال تعليماته الأخيرة التي ستطبق في نهاية ديسمبر المقبل وتحديد فرع في كل محافظة، بالإضافة إلى تخصيص ماكينة سحب آلي في تلك الفروع مجهزة بالكامل لتقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، هذا بالإضافة إلى توفير أجهزة تسجيلات صوتية آلية سواء في الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال جهاز مزود بساعات داخل الفروع تشرح أهم الشروط

الوطنية أن هناك تباؤا في نمو الاقتصاد العماني، نشأيا مع تمسك السلطات بالسياسة المالية التقشفية، حيث شهدت قامت السلطات بتقليل عدد المشاريع وواجهت الأسواق المحلية تراجع ملحوظا. ومن المتوقع أن تسجل عمان عجزا ماليا خلال العامين 2016 و 2017 إثر استمرار تدني أسعار النفط الأمر الذي سيفرض على السلطات اتباع سياسة مالية تقشفية. إذ قدمت السلطات خطة من شأنها ترشيد وتيرة الإنفاق المتزايدة ورفع مستوى الإيرادات، وذلك بعد أن فشلت الإصلاحات السابقة في ترك أثر ملحوظ على المالية العامة خلال العام 2015. ومن المحتمل أن تضرر هذه الإصلاحات الجديدة بمستوى الطلب المحلي ومعدلات النمو على السواء، كما تشكل السيولة أيضا مصدر قلق رغم أنها بدأت بالتحسن قليلا بعد إصدار سندات عالمية مرتين خلال العام.

5 مليارات ريال العجز المتوقع في 2016 .. وفي تقريره: التقشف زاد العجز المالي في عمان

الناجح المحلي الإجمالي لكامل العام 2016. ومن المتوقع أن يقلص العجز إلى 13,5٪ في العام 2017. ويرجع هذا الاتساع الكبير في العجز إلى بقاء مستويات مصروفات الجارية دون تغيير يذكر والانتفاذ بدلا إلى البنود الأقل تكلفة في الميزانية. فقد تراجع المصروفات الجارية بأربع 1,3٪ فقط خلال أغسطس 2016 دون تغيير في المكونين الأكبر حجما من بين بقية المكونات الخائوية. فقد ظلت المصروفات العسكرية ثابتة وتراجعت مصروفات الزارات المدنية التي تضم الرواتب بنسبة طفيفة بلغت 1,5٪. حيث أعلنت السلطات مسبقا اعتزامها خفض المصروفات المدنية بواقع 10٪ في 2016 إلا أن ذلك يبدو بعيدا عن الواقع، ويعكس هذا صعوبة التخفيض ضمن بيئة ترتفع فيها التوجهات الشعبية وتزايد المخاطر الجيوسياسية. وتراجعت في الوقت نفسه المصروفات الاستثمارية بواقع 2,8٪ على أساس سنوي. وقال التقرير إن السلطات استمرت في الوقت ذاته بتقديم العديد من الإصلاحات وتحسين العلاقات التجارية التي من شأنها دعم النمو على المدى المتوسط إلى المدى البعيد. إذ تبذل الحكومة حاليا جهدا كبيرا لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط الحكومي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعمليات النمو الأجنبي لرفع معدلات النمو في القطاع غير النفطي. ومن المحتمل أن تشكل العلاقة

الوطينة بين عمان وإيران مصدر دعم للاقتصاد غير النفطي والقطاع المالي. وأظهرت النتائج الأولية السنوية في 2015 بنسبة 5,7٪ متفوقا على تقديراتنا للعام 2015 بنسبة 3,5٪. وجاءت الزيادة نتيجة انخفاض في مكون «ضرائب ناقص الإعانات على المنتج». وقد جاء هذا التحسن على خلفية سياسة الترشيد وخفض الدعم التي اتبعتها الحكومة عام 2015. ولغت التقرير إلى أنه لا تزال هناك توقعات بتباطؤ الحقيقي إلى متوسط 2,1٪ خلال العامين 2016 و 2017 تماشيا مع الضغوط التي سبقتها خفض الإنفاق على نفقة الاقتصاد غير النفطي مقابل قوة الإنتاج النفطي، ولا تزال ثقة المستهلك ضعيفة لاسيما مع تأثير التوقعات بارتفاع أسعار الجازولين والدعم الأخرى. كما تنذر مؤشرات الأسواق بوجود تباطؤ في النمو. فقد تراجع عدد العقود العقارية بواقع 4٪ على أساس سنوي في سبتمبر من العام 2016 بينما تراجع إيرادات الفنادق للشهر الثاني على التوالي بواقع 2٪ على أساس سنوي خلال أغسطس من العام 2016. في الوقت نفسه استمر عدد السيارات المسجلة بالتراجع رغم تحسنه قليلا وذلك بواقع 7٪ في سبتمبر من العام 2016.

أظهر تقرير بنك الكويت الوطني أن هناك تباؤا في نمو الاقتصاد العماني، نشأيا مع تمسك السلطات بالسياسة المالية التقشفية، حيث شهدت قامت السلطات بتقليل عدد المشاريع وواجهت الأسواق المحلية تراجع ملحوظا. ومن المتوقع أن تسجل عمان عجزا ماليا خلال العامين 2016 و 2017 إثر استمرار تدني أسعار النفط الأمر الذي سيفرض على السلطات اتباع سياسة مالية تقشفية. إذ قدمت السلطات خطة من شأنها ترشيد وتيرة الإنفاق المتزايدة ورفع مستوى الإيرادات، وذلك بعد أن فشلت الإصلاحات السابقة في ترك أثر ملحوظ على المالية العامة خلال العام 2015. ومن المحتمل أن تضرر هذه الإصلاحات الجديدة بمستوى الطلب المحلي ومعدلات النمو على السواء، كما تشكل السيولة أيضا مصدر قلق رغم أنها بدأت بالتحسن قليلا بعد إصدار سندات عالمية مرتين خلال العام.